

القرار ٢٣٠٨ (٢٠١٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٧٧٠ المعقودة في ١٤ أيلول/
سبتمبر ٢٠١٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٠٩ (٢٠٠٣) و ٢١٩٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٥ (٢٠١٥) و ٢٢٣٩ (٢٠١٥) و ٢٢٨٨ (٢٠١٦) المتعلقة بالحالة في ليبيريا، وكذلك إلى القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦) المتعلق بالحالة في كوت ديفوار والقرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) المتعلق بالحالة في مالي،

وإذ يرحب بالتقدم العام المحرز صوب إدامة السلام والأمن والاستقرار في ليبيريا،

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها حكومة ليبيريا، ولا سيما الشرطة الوطنية الليبيرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، والقوات المسلحة الليبيرية لتسلم المسؤولية التامة والكاملة عن الأمن في جميع أرجاء ليبيريا من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بما يتماشى مع اختتام عملية الانتقال الأمني في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦،

وإذ يشدد على أن دوام الاستقرار يتطلب من حكومة ليبيريا أن تحافظ على مؤسسات وطنية تتسم بحسن الأداء والخضوع للمساءلة والتجاوب، وبخاصة لتوفير سيادة القانون ودعم المصالحة الوطنية، وإذ يعرب عن القلق من أن حكومة ليبيريا لم تظهر تقدما كافيا في هذا الصدد، وإذ يشجع على زيادة المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف،

وإذ يلاحظ مع القلق احتمال نشوب نزاع على الموارد الطبيعية لليبيريا ومنازعات حول ملكية الأراضي، وإذ يلاحظ أيضا أن المسائل ذات الصلة بالفساد لا تزال تُنذر بتقويض الاستقرار وفعالية المؤسسات الحكومية،



وإذ يشجع جميع أصحاب المصلحة على تيسير إجراء انتخابات شاملة وسلمية في ليريا وإذ يشدد على أن مسؤولية تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وتوفير الأمن لها في عام ٢٠١٧ تقع على عاتق السلطات الليبرية،

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها حكومة ليريا لتعزيز التعاون، بما في ذلك في ما يتعلق بالأمن، بين الحكومات والمنظمات في المنطقة دون الإقليمية، وإذ يلاحظ أيضا التعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة في ليريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛

وإذ يقرر أن الحالة في ليريا ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر أن يمدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليريا، على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ١٠ و ١٦ من القرار ٢٢٣٩ (٢٠١٥)؛

٢ - يقرر أن يظل الحد الأقصى المأذون به للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليريا هو ١ ٢٤٠ فردا و ٦٠٦ فردا، على التوالي؛

٣ - يؤكّد استعدادَه للنظر، على أساس استعراض يجريه مجلس الأمن بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ للقدرة العامة لليبريا على ضمان الاستقرار والظروف الأمنية على أرض الواقع، في انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليريا والانتقال إلى وجود مستقبلي للأمم المتحدة من أجل مواصلة مساعدة حكومة ليريا على توطيد السلام، وفي هذا الصدد، يشير إلى طلبه إلى الأمين العام إيفاد بعثة تقييم إلى ليريا بهدف تقديم توصيات بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يدرج في تلك التوصيات معلومات مستكملة عن الطرائق المقترحة في ما يتعلق بنقل قوة الرد السريع الإقليمية على النحو الذي أقر في الفقرة ٤١ من القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)؛

٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.